

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

24/03/2016

## حقوقيون: نداء طنجة حول الكيف يكشف غياب الإرادة الحكومية

هسبريس- نورالدين لشهب الأربعاء 23 مارس 2016 - 20:00

أسفرت أشغال الندوة الدولية حول الكيف والمخدرات التي شهدتها مدينة طنجة على مدار يومين، الجمعة والسبت الماضيين، بمقر جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عن إصدار "نداء طنجة"، الذي رفع من خلاله المشاركون في الندوة توصيات وطنية ودولية إلى جميع الفاعلين والمؤسسات المعنية بهذا الموضوع داخل المغرب وخارجه.

ودعا "نداء طنجة" إلى تعديل الظهير الشريف المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات ووقاية المدمنين من آفتها، وذلك من أجل نزع الطابع الجرمي عن استهلاك المخدرات، وتعويض العقوبات السالبة للحرية بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق وكرامة الأشخاص المتعاطين لها.

كما أوصى النداء بتعديل الظهير الشريف لـ 1974 من أجل عدم تجريم الزراعة النظامية والمراقبة للقمب الهندي كجزء من سيناريو تقنين وضبط الدولة لزراعته قصد الاستعمالات الطبية والصناعية، وإلى تعميق التفكير الجماعي والتشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية مزارعيه المتابعين في إطار مقتضيات هذا لظهير الساري المفعول.

ورفع المشاركون ملتمسا إلى الملك قصد "تفضله بدراسة إمكانية تشريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، في أفق تحديد سياسة عمومية بديلة لآفة المخدرات، في إطار منظومة التنمية المستدامة من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للمزارعين الفقراء، وتقنين وضبط هذا المنتج، وتثمين استعماله في المجالات الطبية والصحية، إضافة إلى تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقيام بدراسة على أساس تشاوري لتعديل المنظومة القانونية".

شكيب الخياري، رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان، والذي اشتغل على ملف المخدرات منذ سنوات وقدم اقتراحات في الموضوع، اعتبر أن اللقاء المنعقد بطنجة "جمع لأول مرة مختلف السياسيين ونشطاء المجتمع المدني المشتغلين على موضوع الكيف، والإعلان الصادر عنه سيشكل وثيقة مرجعية ليس على المستوى الوطني ولكن على المستوى الدولي".

وعن الملمس الذي رفعه المشاركون إلى الملك، يرى الخياري أن له "أهمية بالغة في تحديد مصير هذا الملف على المدى القريب، ذلك أن إقحام المنتدى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان سيعجل بإيجاد حلول تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

وأشار المتحدث، في تصريح لهسبريس، إلى أن الملمس المقدم للملك سبقه ملتمس آخر قدمه "الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للكيف لحزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال لدمج مقترحيهما في مقترح واحد، مع إقناع أحزاب أخرى بتقديم مقترح مشترك يفتح على الجمعيات والخبراء".

أما مصطفى المنوزي، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، فاعتبر أن نداء طنجة "عكس إرادة ظلت مغمورة في الصدور، وأهم ما تم تضمينه



موقف المختبر المدني للعدالة الاجتماعية وكذا المركز المغربي للديمقراطية والأمن"، مضيفا، في تصريح لهسبريس، أن "أول مؤشر يؤطر النداء هو الربط بين الحاجة إلى تنمية مستدامة والضرورة إلى الأمن".

ولعل أهم توصية، يقول المنوزي، هي تلك التي "تركز على استحضار مقومات دولة القانون مع الحرص على استشراف عودة الدولة الاجتماعية، ولذلك كان مبدأ عدم الإفلات من العقاب حاضرا بقوة في مواجهة الجريمة المنظمة ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمخدرات والإرهاب، في مقابل الدفاع عن عدم تجريم زراعة الكيف التي يمارسها الفلاحون الصغار، وكذا إعفاء الاستهلاك من المسؤولية الجنائية".

غير أن هذا النداء بالنسبة للمشاركين في الندوة، يضيف المنوزي، "لن يتأتى له التوفيق دون تأطيره بالمرافقة بالتنمية المستدامة، وخلق فرص التنمية البديلة، وتقليص مخاطر تأثير المخدرات على المستوى الصحي والنفسي".

المنوزي يرى أن الملتبس المرفوع من قبل الهيئات المنظمة للندوة إلى الملك، "تصرف من شأنه دعم المبادرة التي جسدت أفضل تمرين للديمقراطية التشاركية لتعبئة صاعدة من أسفل نحو الأعلى، أي من الجهوي إلى الوطني".

من جهته قال مولاي أحمد الدريدي، المنسق الوطني لجمعية محاربة "السيدا" المسؤول عن الترافع وحقوق الإنسان في الجمعية نفسها، إن هذا النداء "جاء نتاجا لترافع وطني ابتداء بالضبط يوم 9 أكتوبر 2011 واحتضنه مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث عقدت أول ندوة وطنية بالمجلس بقاعة إدريس بنزكري، وتمخض عن تلك الندوة، التي شاركت فيها مجموعة من الجمعيات الحقوقية الوطنية، أول نداء أطلق عليه نداء الرباط من أجل مقارنة جديدة للتعاطي مع مستعملي المخدرات المبنية على حقوق الإنسان".

فالترافع، يشير الدريدي في تصريح خاص لهسبريس على هامش أشغال الندوة، ابتداء منذ 2011 واستمر عبر مذكرات ولقاءات مع الفاعلين الحقوقيين في المناطق الأكثر تعرضا لمشكل المخدرات، ولاسيما مناطق الشمال، حيث عقدت مجموعة لقاءات مع القضاة ووكلاء الملك وضباط الشرطة القضائية والمحامين لتحسيسهم بهذه المقاربة.

واسترسل المتحدث أنه خلال سنتي 2014 و2015 انخرطت الجمعيات التي أصدرت نداء الرباط للترافع من جديد من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "وعقدنا لقاء هناك يوم 11 أكتوبر 2014، وانطلقت خطة الترافع لمدة سنة كاملة، كانت أهم إنجازاتها الحضور في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد بمراكش، حيث تم تنظيم أول منتدى موضوعاتي حول السيدا وحقوق الإنسان، وكان من محاوره الرئيسة السيدا والمخدرات وحقوق الإنسان، وحضرته أكثر من 13 دولة، بعد ذلك خاضت الجمعيات نفسها ترافعا في اتجاه الأحزاب السياسية، خاصة في سياق الانتخابات الجماعية والجهوية، مذكرة إياها بتبني مقارنة جديدة في الموضوع".

وعن القيمة النوعية للنداء، يشير الدريدي إلى السياق الدولي الذي يتزامن والإعداد للقمة العالمية الاستثنائية للمخدرات التي ستعقد في أبريل 2016 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن السياق الوطني، حيث اعتبر الدريدي أن في المغرب صوتين؛ "صوت الحكومة الذي يتماشى والسياسات الزجرية التي لا تؤمن بمقاربات الحق في التنمية والحق في الصحة وحقوق الإنسان، وصوت نداء طنجة الذي ينتصر لهذه المقاربة الحقوقية، والذي يتماشى مع موقف أعلى سلطة في البلاد؛ أي المؤسسة الملكية التي تركز هذا الحق في الصحة وفي التنمية المبنية على مبادئ حقوق الإنسان من خلال إطلاق مؤسسة محمد الخامس للتضامن عدة مشاريع، مع بناء مراكز تقليص خطر الإصابة والإدمان، ومحاربة إدمان المخدرات من خلال بنائها لمراكز في سبع مدن ولمركبات سوسيو- اجتماعية على صلة بالموضوع".

ويخلص الدريدي، في تصريحه لهسبريس، إلى أن هناك إرادة ملكية، وإرادة مدنية، وغياب إرادة حكومية، "واليوم فنداء طنجة يأتي للانتصار لهذه المقاربة الحقوقية، ويرفع الصوت المغربي الحقوقي إلى القمة الاستثنائية التي ستعقد في نيويورك ما بين 18 و21 أبريل المقبل".

## تحليل ندوة إلياس العماري الدولية حول كيف بطنجة

ريف توداي: هيئة التحرير

احتضن مقر جهة طنجة تطوان الحسيمة، يومي الجمعة 18 و السبت 19 مارس 2016، ندوة دولية حول كيف والمخدرات، وذلك بشراكة جمعية محاربة السيدا وكنفدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية، وحضور عدد من ممثلي السفارات الأجنبية بالمغرب وعدد من المسؤولين المركزيين والجهويين، من بينهم والي الجهة محمد اليعقوبي و**محمد الصبار عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بالإضافة إلى وسائل إعلام جهوية، وطنية ودولية.

على مستوى التنظيم

لاحظ العديد من المدعوين لحضور هذه الندوة الدولية، التي وصفها منظمها الأول إلياس العماري بصفته رئيسا لجهة طنجة تطوان الحسيمة، بالأولى من نوعها، بحكم أن الجهة هي أول مؤسسة رسمية تتناول موضوع كيف بالمغرب، (لوحظ) أن سوء التنظيم كان باديا من مدخل القاعة المحتضمة للنشاط، التي تسع على أقصى تقدير 80 شخصا، والتي لم تستطع استيعاب الحاضرين، الشيء الذي أرغم العديد منهم، على متابعة الندوة، وقوفا ومغادرة البعض الآخر، وما حال أيضا دون الاشتغال المريح للصحافيين، إضافة إلى نفاذ لوائح تسجيل الحضور وبرنامج الندوة.

كلمة العماري المندفعة

ركب إلياس العماري موجة العواطف الجياشة خلال إلقاءه للكلمة الافتتاحية، حيث غاب التحليل العلمي والقانوني الواضح والمسؤول عن مجمل ما ورد في الكلمة من إشارات، إلى تاريخية كيف في الريف، ودور الملك الراحل محمد الخامس، فيما أسماه العماري "بتوسيع رقعة زراعة كيف"، وكذا دور الدولة في جعل عشبة كيف، جبل مشنقة يلف عنق المزارعين، وإرخاءه فقط في المناسبات الانتخابية، وهو ما اعتبره البعض، مجرد ابتزاز سياسي لجهات نافذة في الدولة، باتت تضيق من خرجاته الإعلامية الأخيرة.

كلمة العماري، التي تابعتها موقع "ريف توداي" عن كذب، كانت وبشكل لافت ذات طابع هجومي ولأول مرة وخارج التوقعات، ركزت على تجار المخدرات، الذين نالوا حظا وفيرا من السب والقذف، الشيء الذي فهمه البعض بأنه محاولة للتخلص من التهمة التي لازمتها والمتعلقة بعلاقته بالمخدرات وتجارها، التي تتردد أكثر من مرة على ألسنة خصومه السياسيين.

تبرء أهل كيف من "إعلان الريف" !

خلف رفع الندوة ملتصقا إلى الملك محمد السادس، حول تقنين كيف، الذي جاء مضمنا فيما سمي بـ "إعلان الريف"، والذي يجيل على مبادرة "إعلان الريف" بصدد حقوق الإنسان، وهو ما اعتبره البعض، "اختطافا" لا مشروعا، لمجهود العمل الحقوقي بالريف، (خلف) ردود أفعال قوية، كان أبرزها التي صدرت عن بعض المشاركين الجمعويين في الندوة أنفسهم، المنحدرين من منطقتي صنهاجة وغمارة، الذين تبرؤوا من الملتصق الذي رفع إلى الملك، موضحين أنهم لم يدافعوا في مداخلتهم خلال الندوة عن تقنين كيف، وعدم إشراكهم في صياغة الملتصق المذكور.

خلاصة.. إشارات وهمسات

تضمنت ندوة طنجة الدولية حول كيف والمخدرات، عدة رسائل مبطنة إلى العديد من الجهات ذات الصلة بالمخدرات بشتى أنواعها، من قبيل مسؤولية الدولة في مراقبة نقاط عبور المخدرات، ومحاصرة "المنتوج الوطني" فيما يتم "التغاضي" عن القادم من وراء البحار..

ولا شك أن النقاشات التي تواكب ندوة طنجة، سيكون لها ما بعدها خاصة أن منطقة الريف، تعيش مخاضا رهيبا اتجاه إقصاءها من الحق في التنمية والمشاركة الديمقراطية وحق أبناءها في عيشهم خارج التباسات المخزن، التاريخ والجغرافيا.

## ادريس اليزمي : من شغب الثورة إلى الحقوقي في عباءة المؤسسات

في بورتريه 23 مارس, 2016 بقلم سعيد نافع

تجسد في شخصية اريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، كل تطورات الإنسان المغربي خلال الخمس عقود الأخيرة . سليل زاوية الحمار بالريف شمال المملكة تربي في كنف تقليدي بتربية دينية، استمرت في سنوات الدراسة الأولى. في سنوات الصبا الأولى سقط اليزمي صريعا في هوى الفن والموسيقى، وسرعان ما تردد على فرقة محلية هناك في مسقط رأس الآباء والأجداد بجماعة أولاد إزام في إقليم تاونات، ليشترك في إنشاد أغاني الطقطوقة الجليلة ذات البعد الصوفي الواضح .

في الثانوية بفاس تطور الوعي السياسي لادريس ليصبح يساريا كما اقتضت موضحة ذلك العصر، في الأوساط الدراسية في كل دول العالم الثالث وليس المغرب فحسب . البعد اليساري لليزمي سيأخذ أبعادا أكثر "راديكالية" في تجربته الفرنسية، وسرعان ما سيتحول إلى واحد من أشد المعارضين لنظام الحكم في المغرب. موقف سياسي سيؤدي غالبا بعد أن حكم عليه بالسجن المؤبد غيايبا في المغرب، وسيدفعه للابتعاد عن الوطن سنينا أخرى. بعد التطبيع مع العهد الجديد، عاد ادريس اليزمي للمغرب ، وما هي إلا سنوات حتى أصبح من كبار الشخصيات الوطنية، في الامتداد الجديد للنظام الذي طالما عارضه، بعد ترأسه لمجلس الوطني لمغاربة الخارج، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما بعد .

ولد ادريس اليزمي في فاس سنة 1952 وغادر المغرب عن سن الثامنة عشر قاصدا فرنسا العام 1970، في نفس السنة التي حصل فيها على شهادة البكالوريا من ثانوية مولاي ادريس. لم يتصور حينها الشاب اليساري المتشبع بالحماس الثوري، أن 27 سنة بعد هذا الاختيار سيعين على رأس مجلس الجالية الذي يمثل أزيد من 5 ملايين مغربي يعيشون في كل أرجاء المعمور . اختيار لم يأت من قبيل الصدفة ، فمنذ حلوله بفرنسا لاستكمال الدراسة بمارسيليا بالمدرسة العليا للتجارة بعد حصوله على المنحة ، احتك ادريس بكل الأعراق التي عاشت في فرنسا المهجر ، واتخذت منها منبرا للدفاع عن كافة قضاياها الإنسانية أو السياسية. كما سيحتك باساتذة علقوا في ذاكرته وبصموا مواقعهم فيها، مثلما بصموا أسلوب تفكيره وفتحوا أمامه آفاق المعرفة المختلفة، كالأستاذ م . بيسوم الذي كان أول من أهدها رواية للكاتب الروسي ألكسندر سولجينستين. الأستاذ بيسوم المعارض السابق للنظام الستاليني في الاتحاد السوفيتي البائد فتح أعين ادريس اليزمي على حقيقة الوضع الإنساني في كل نظام سياسي، وهو ما سيؤثر لاحقا في رؤيته حول هذا الموضوع بالتحديد . منتصف السبعينيات تعلق ادريس اليزمي بمواضيع مجلة "أنفاس" التي كان ينشطها الكاتب والمثقف عبد اللطيف اللعبي وثلة من كبار المثقفين المغاربة، والتي كانت تسعى لإحداث ثورة في المجتمع المغربي من منطلق ثقافي.

في نفس الفترة سينخرط اليزمي في الدفاع عن القضية الفلسطينية كما كان يقتضيه الحس الثوري في منتصف السبعينيات. ثم عانق قضية المهاجرين المغاربة في فرنسا ثم العمال العرب. بعد نضال طويل من أجل قضية " الوثائق الإدارية " مع المهاجرين السريين، وخوضه لإضراب عن الطعام، قررت فرنسا طرده من ترابها، فتلقفته الأجهزة الأمنية المغربية مباشرة بعد وصوله إلى الوطن . احتجز في الرباط في معقل مخصص للمهاجرين ثلاثة أشهر، تمكن في نهايتها من الهرب والعودة إلى فرنسا لاستكمال سنوات منفاه الاختياري . في هذا الفترة أيضا عانت عائلة اليزمي كثيرا مع مواقف أبنائها النضالية والسياسية، وتعرضت للكثير من الهزات خلال سنوات الرصاص ، فادريس الهارب من حكم بالمؤبد صدر في حقه غيايبا العام 1977، لم يكن محتنها الوحيدة. الابن الآخر، عبد العالي، سيقبع في سجن القنيطرة سنوات طوال بعد أن صدر في حقه حكم آخر ب 22 سنة سجنا نافذا. حتى فرحة معانقته للحرية لم تدم طويلا، فسرعان ما تلقفه المرض اللعين أشهرا قليلة بعد مغادرته للزنزانة .

وضعية سجناء الرأي والسياسة في المغرب ستصبح قضيته الجديدة بعد صدور الأحكام في القضية التي أدين فيها شقيقه، حيث سيسعى لتعويض السجناء في إطلاع الرأي العام الفرنسي حول انتهاكات حقوق الانسان في المغرب. نضال جعله يتخلى نهائيا عن دراسة التجارة، ويتحول للصحافة التي سيبدأ في تعلم أبعادها في العام 1980 . ادريس اليزمي سيكرس تجربته الصحفية للدفاع على قضيتين أساسيتين : حقوق الانسان والهجرة . المشوار النضالي الطويل لادريس اليزمي جعله محط اهتمام من قبل العصبة الفرنسية لحقوق الانسان التي سيصبح نائب رئيسها فيما بعد . توجه قيمى ونضالي سيمنحه شرعية أخرى حين شغل منصب الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. وبالتزامن مع هذه المناصب استمر اليزمي في ممارسة



شغفه الذاتي : الصحافة، من خلال إشرافه على مجلة “الهجرة”. سنة 2005 كانت المنعطف الأكبر في حياة المناضل الحقوقي عندما استدعاه الراحل ادريس بنزكري لمد يد العون في التصور الجديد للمغرب الحقوقي، بعد إحداث لجنة الإنصاف والمصالحة الرامية إلى تجاوز حقبة سوداء في تاريخ المغرب، عبر آلية جبر الضرر ورأب الصدع بين ضحايا المرحلة المسماة سنوات الرصاص والمسؤولين عليها . سنوات بعد ذلك كان اليزمي من بين الحقوقيين المغاربة الذين وضعوا أسس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حلتته الجديدة .

اليوم يخوض اليزمي اشكالا نضالية أخرى من أجل تعزيز ثقافة حقوق الانسان في المغرب، وتحويلها إلى آليات قانونية وإجرائية تصون كرامة المواطن وتحديد الفئات الهشة اجتماعيا وثقافيا. وإذا كان خصم الأمس في المسألة الحقوقية – الدولة بمؤسساتها المختلفة – قد أصبح يدافع عن الحق الإنساني من نفس الخندق الذي يمارس فيه اليزمي، فإن خصوما آخرين ، أكثر تأثيرا في المجتمع وطبقاته الدنيا تحديدا، يقفون في وجه كل تطور وتحديث . من الإجهاض إلى الإرث ، فهم اليزمي، من خلال ما اثر حول تصريحاته في الموضوعين، بأن نضالات أخرى ما تزال تنتظره، من داخل المؤسسات هذه المرة .

تواريخ هامة

1952 : الولادة بفاس

1970 : استكمال الدراسات العليا تخصص تجارة في فرنسا

1977 : الحكم عليه غيابيا بالمؤبد

1984 : إخراج شريط “فرنسا أرض الهجرة“

2005 : العودة لأرض الوطن والمشاركة في الجلسات الأولى للجان الإنصاف والمصالحة

2007 : رئيسا لمجلس الجالية

2013 : رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الانسان



## قيادي البجدي أبو زيد: توصية اليزمي حول الإرث دس وتحريك من جهة خارجية

اعتبر البرلماني و القيادي في حزب "العدالة والتنمية"، المقرئ أبو زيد الإدريسي، أن توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المساواة في الإرث، جاءت "بدس وتحريك من جهات خارجية".

وقال أبو زيد في تصريح لموقع "هوية بريس"، "إن جرأة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إصدار هذه التوصية ليست آتية من داخل هذه الهيئة، بل هو دس وتحريك من جهة خارجية دفعت به إلى أن ينتحر اجتماعيا وسياسيا بهذا النوع من القفزات في الهواء".

وأضاف أبوزيد في ذات التصريح، " أنه لا يزعم أن لهذه الهيئة الجرأة في أن تثير هذا الموضوع أمام ثلاث محاذير وهي: أن الشأن الديني في المغرب محتكر لإمارة المؤمنين، وكذا أن تثير مشكلا مع الشعب المغربي المحافظ، ذي الحساسية الشديدة، و أن تثير حساسية مع حكومة يقودها حزب إسلامي".

وشدد أبو زيد على أن توصية المجلس الوطني تتعارض مع توصية المجلس العلمي الأعلى، ومع المرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تنص جميعها على احترام الخصوصية والديانات الخاصة لكل شعب من الشعوب، والسعي إلى تكييف هذه الحقوق والقوانين والمواثيق والتوصيات مع الخلفية الدينية والثقافية والخصوصية الاجتماعية لكل شعب، " مردفا " أنهم لو راعوا مرجعيتهم الحقوقية لكان ذلك وحده كافيا حتى لا يصدروا هذه التوصية التي هي تغريد خارج السرب".

وكان "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، قد قدم تقريرا حول "وضعية المساواة والمناصفة في المغرب"، والذي تضمن توصية بإقرار المساواة بين المرأة والرجل في الإرث، والتي خلفت الكثير من الجدل وتراشق بالاتهامات.



## الكتاني: المقرئ الإدريسي يستنكر تحريف الصحافة لكلامه بخصوص أحكام الإرث

بواسطة عبد الله المصمودي - الأربعاء 23 مارس 2016 14:20



كتب الشيخ الحسن الكتاني في حسابه على "فيسبوك"، يخبر أنه اتصل على أخيه الحبيب الأستاذ أبي زيد المقرئ الإدريسي يسأله عما نشرته الصحافة على لسانه بخصوص مطالبته بتغيير أحكام الإرث!؟

ثم قال الشيخ الكتاني: إن المقرئ أنكر ذلك، وقال "إنه كتب بيان تكذيب"، كما استنكر "قلب الصحافة لكلامه ووقوفها على مثل قوله تعالى: (فويل للمصلين) وعدم إتمام الآية".

وفي انتظار إصداره البيان، تجدر الإشارة إلى أن بعض المنابر نشرت أن المقرئ أبوزيد قد انضم إلى المطالبين بتغيير أحكام الإرث، ووافق ما تطالب به العديد من الجهات والشخصيات العلمانية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في توصية له.

<http://howiyapress.com/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%81/>





## عاجل: أسامة ازنطار يدخل في إضراب عن الطعام بسجن صفرو

علمت جريدة القلم الحر، من مصادر عليمة أن الطالب أسامة ازنطار المعتقل على خلفية أحداث 24 أبريل، والمرحل حديثا من السجن المحلي عين قادوس بفاس إلى السجن المحلي بمدينة صفرو، سيدخل في إضراب عن الطعام، لمدة 24 ساعة كخطوة أولى قابلة للتصعيد. وتأتي معركة الأمعاء الفارغة التي أقدم عليها ازنطار، احتجاجا على الوضع الكارثي كما أسمته عائلته، والذي يعيشه المعتقل منذ التحاقه بالسجن المحلي بصفرو، حيث أكدت عائلته نفسها للجريدة، أن إدارة السجن حددت مدة زيارتهم له في ربع ساعة مرة واحدة في الأُسبوع، وثلاث أشخاص فقط، كما فرضت نصف ساعة فقط كفسحة يومية له، ولم تكتف الإدارة بهذا تضيف عائلته، بل تم حرمانه من إدخال جميع الخضر و بعض الفواكه و بعض المأكولات مع العلم أن السجن لا يتوفر على مقصف، كما حرمته من الكتب التي كانت بحوزته و جميع الدروس التي تخص شعبته، علما أنه مقبل على إجتياز الدورة الاستدراكية.

وقد سبق أن تقدم المعتقل بطلب مقابلة لمدير المؤسسة السجنية، إلا أن الأخير رفض الطلب، **مما دفع عائلة أسامة ازنطار إلى رفع شكاية إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**



## مدينة الفينديق تحتضن ندوة دولية حول أية مقارنة لمواجهة الظاهرة الإرهابية

الأربعاء، 23 مارس

احتضنت قاعة دار الثقافة بمدينة الفينديق مساء يوم السبت المنصرم ندوة دولية حول موضوع "أية مقارنة لمحاكمة الظاهرة الإرهابية" قامت بتنظيمها كل من جمعية "نعم نستطيع" وجمعية "المخامين الشباب بتطوان" و"مرصد الشمال لحقوق الإنسان، وبشراكة مع فدرالية المخامين بإسبانيا والمركز الإسلامي أوفري بفرنسا.

وكان أول المتدخلين في هذه الندوة هو محمد بنعيسى رئيس مرصد الشمال لحقوق الإنسان الذي ألقى عرضا حول موضوع "المواصفات السوسيو ديمغرافية للمقاتلين بسوريا والعراق المتحدرين من شمال المغرب"، وركز في هذه المداخلة على نوعية الملتحقين بصفوف التنظيمات الإرهابية من حيث أعمارهم وتكوينهم الدراسي وانتماءاتهم السياسية والجموعية والوسط الذي يعيشون فيه ومستواهم الاجتماعي، وكيفية تجنيدهم. وخلص إلى أن معظمهم تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 25 سنة ومستواهم الدراسي لا يتجاوز في الغالب المستوى الابتدائي، وجلهم ينحدر من أوساط فقيرة وتقطن في أحياء هامشية ويعانون من الإقصاء والتهميش الاجتماعي. كما أوضح أن غالبية المجندين تم استقطابهم عبر وسائط الشبكات الاجتماعية في الإنترنت، مبرزاً أن معظمهم لم تكن لهم أية ميولات سياسية أو توجهات نحو التطرف الديني، وكان هدفهم الأساسي من توجهه إلى بؤر التوتر هو تحسين وضعهم المادي والبحث عن تحقيق الذات، أكثر تشبعهم بالفكر الجهادي. داعياً في ختام مداخلته إلى ضرورة معالجة ظاهرة الإرهاب وفق مقارنة اقتصادية واجتماعية تروم إيجاد فرص شغل حقيقية للشباب القاطنين في الأحياء الشعبية، أكثر من تبني المقاربة الأمنية.

ثاني المتدخلين كان هو ذ. حمزة صاعد القاضي الملحق بوزارة العدل والحريات الذي كانت مداخلته تحت عنوان: "الاستراتيجية القضائية لمواجهة الظاهرة الإرهابية" حيث تطرق إلى القوانين المنظمة لجرمة الإرهاب بالمغرب، وإلى الخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية لمحاربة هذه الآفة، وإلى استعمال تقنيات حديثة في التحقيق في الجريمة الإرهابية، كما أعطى إحصائيات عن عدد القضايا التي تم عرضها على محكمة الإرهاب بالرباط حيث تراوحت ما بين 18 حالة سنة 2013 و 96 حالة سنة 2014 ووجهت لهم تهم مختلفة تم أساسا القتال إلى جانب صفوف منظمة إرهابية أو التجنيد أو التمويل أو عدم التبليغ، كما أبرز أسباب رجوع المقاتلين في سوريا والعراق إلى أرض الوطن من بينها الترحيل أو اشتداد القصف الجوي أو العودة الطوعية أو لظروف عائلية أو لتعرضهم لإصابات أو لعدم رضاهم عما يقع من مجازر وانتهاكات من طرف المنظمات الإرهابية التي كانوا ينتمون إليها...

ثالث متدخلة كانت هي مارا مونريال رودريغيز عن فدرالية المخامين بإسبانيا وكان موضوع مداخلتها تحت عنوان "الجريمة الإرهابية في القانون الإسباني" حيث تطرقت إلى المستجدات القانونية في مجال الإرهاب بإسبانيا، معتبرة أنه قانون متشدد في العقوبات إلى درجة مواصلة مراقبة المجرم الإرهابي حتى بعد استنفاد العقوبة المقررة ضده، معتبرة أن هذه الإجراءات التشددية قد لقيت معارضة من طرف بعض الهيئات الحقوقية في إسبانيا نظراً لتعارضها مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان التي يتبناها الدستور الإسباني.

المداخلة الرابعة كانت لعبد الله الكرجي عضو نادي قضاة المغرب الذي قدم عرضا حول موضوع "المقاربة الإجرائية لمواجهة الإرهاب" حيث ركز على الخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية التي ترمي إلى تخفيف منابع الإرهاب من خلال تتبع مصادر تمويله، كخطوة استباقية لمنع جرائمه، وبالتالي أصبح لزاماً على الأبنك عدم الالتزام بالسرم المهني ولا بالخصوصية حينما تراودهم شكوك حول التحويلات المالية المشبوهة وضرورة التبليغ عنها للجهات الأمنية المعنية.



خامس المتدخلين كان هو ذ. أنس سعدون عضو المرصد الوطني لاستقلال القضاء حيث كان عنوان مداخلته هو "أسئلة حول التجربة المغربية في مواجهة الظاهرة الإرهابية" الذي قدم ملاحظات حول التعديلات الأخيرة التي همت قانون الإرهاب، معتبرا أنها تأتي في سياق مختلف عن القانون السابق الصادر سنة 2003 والذي كان تحت تأثير صدمة أحداث 16 ماي الإرهابية، وأنه يأتي بعد دستور 2011 الذي ينص على مبادئ الحقوق والحريات. إلا أن القانون الجديد رغم أهميته فإن به بعض الثغرات من قبيل عدم تحديد المنظمات الإرهابية التي يحظر الانتماء إليها، كما يتضمن عبارات فضفاضة ولا سيما من خلال عدم تحديد نوعية التكوين أو التدريب المحظور والذي يمكن اعتباره يشكل مقدمة نحو الانخراط في المنظمات الإرهابية، ومن جهة أخرى فإن هذا القانون لم يحدد المدة القانونية للحراسة النظرية، ولا مدة البحث التمهيدي، **كما أغفل إمكانية استعانة المتهم بالمحامي رغم كون هذه المسألة كانت من بين التوصيات التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.** وخلص ذ. سعدون إلى ضرورة نشر الأحكام القضائية الخاصة بالجريمة الإرهابية في المجالات المختصة حتى يتوفر للباحثين القانونيين مادة يمكن أن يشتغلوا عليها لتقييم التجربة ولكي يدخلوا عليها ملاحظاتهم والمطالبة بما يمكن تعديله من نصوص في إطار ملائم مع المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

بعد ذلك تدخلت ذة. سعاد البكدوري رئيسة "الجمعية الوطنية لضحايا الإرهاب" والتي لقيت ترحيبا خاصا من الجمهور الغفير الذي حضر فعاليات هذه الندوة تكريما لمعاناتها بعد فقدها لزوجها وابنها خلال أحداث 16 ماي، لتلقي بعد ذلك عرضا عاطفيا شرحت فيه معاناة أسر ضحايا الإرهاب النفسية والاجتماعية والمادية، مطالبة بإصدار قوانين تحمي هذه الفئة، حتى لا تظل تستجدي السلطات العمومية لأخذ المساعدات، بالرغم من كون جلالة الملك محمد السادس كان قد أعلن أن هؤلاء الأسر هو في عداد "مكفولي الأمة". ومن جهة أخرى ركزت على أهمية المبادرة الملكية لإصلاح حقل التربية والتعليم من خلال تنقيته من المواد التي تحرض على الفكر الإرهابي، داعية في نفس الوقت إلى مواكبة هذا الإصلاح بإعادة تأهيل رجال التعليم، حتى لا يقوموا بتكوين جيل بكامله مشبع بالفكر الجهادي المتطرف.

مباشرة بعد ذلك أعطيت الكلمة للأستاذ محمد الهيني الذي بدوره لقي ترحيبا خاصا من طرف الحضور، وألقى عرضا تحت عنوان: "الأساس القانوني لواجب الدولة في تعويض ضحايا العمليات الإرهابية" داعيا في كلمته إلى ضرورة إصلاح القانون الجنائي المغربي ليأخذ بعين الاعتبار جانب رد الاعتبار المادي والمعنوي لضحايا الجريمة أكثر من التركيز على الجانب العقابي للمجرمين من خلال إحداث صندوق خاص لتعويض أسر الضحايا، وإدخال شركات التأمين كطرف مدني، وتمكينها من المساعدة القضائية، مؤكدا أن هذه التعويضات هي حق وليس هبة، خاصة بعد أن أكد دستور سنة 2011 على التضامن ما بين فئات الشعب حين وقوع الكوارث والأزمات.

وكان آخر متدخل هو ذ. خليل مروان عميد المركز الإسلامي بأوفري بفرنسا والذي كان عرضه تحت عنوان: "أثر العمليات الإرهابية على الجالية المسلمة بأوروبا، فرنسا نموذجا" حيث تطرق إلى ما تعرفه الجالية المسلمة من مضايقات واعتداءات لفظية وجسدية من طرف بعض المتطرفين، والتي تزايدت بعد الأحداث الإرهابية الأخيرة التي شهدتها باريس. مؤكدا على الدور الذي يقوم به المركز الذي يرأسه في التعريف بالإسلام الحقيقي الوسطي المعتدل، وتوضيح أن المنظمات الإرهابية لا تعتبر التجسيد الحقيقي للإسلام، كما نوه بالمبادرة المغربية في تكوين أئمة المساجد بأوروبا على أساس مبادئ الدين السمحة وفق المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية ذات التوجهات الوسطية والبعيدة كل البعد عن الشروحات المتطرفة للنصوص الدينية.

وفي نهاية هذه الندوة قامت اللجنة المنظمة بتكريم الأستاذ محمد الهيني، باعتباره أحد ضحايا حرية الرأي والتعبير، وباعتباره من أهم المدافعين عن ملاءمة القوانين والتشريعات مع المبادئ الدستورية ولا سيما المرتبطة بتسيخ دولة المؤسسات وترسيخ استقلالية القضاء، والتشبع بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.



## التحالف المغربي للماء و الاتحاد العام لمقاومات المغرب و المركز المغربي للانتاج النظيف يخلدون اليوم العالمي للماء الأربعاء 23 مارس 2016

تخليدا لليوم العالمي للماء، نظم التحالف المغربي للماء و المركز المغربي للانتاج النظيف و الاتحاد العام لمقاومات المغرب أمس الثلاثاء 22 مارس بمقر هذا الأخير بالدار البيضاء ندوة تحت شعار ” الماء، تحديات و فرص للاستثمار ” و ذلك في إطار دورة اكااديمية كرين كروث الخاصة بالمناخ و عرفت الندوة عدة تدخلات نوعية تطرقت في مجملها إلى إشكالات الماء و إلى التحديات التي تقف تميمته و كذا المشاكل التي تهدد الموارد المائية و الاكراهات و التساؤلات التي تمس توزيعه و تديره و المحافظة عليه كملك مشترك و كعنصر استراتيجي ضروري للحياة بالنسبة للإنسان و الحيوان و النبات و كمادة أساسية تؤسس عليها كل أوجه التنمية، خاصة التنمية الاقتصادية، و هو ما كان محورا لهذه الندوة، بحيث اكتست طابع دعوة القطاع الخاص من اجل العامل على الاستثمار في مختلف القطاعات المتعلقة بالماء و ذلك على أسس قانونية و تقنية و على أرضية صالحة للرقى بقطاع الماء الى المستويات الاثقة به.

و من ابرز التدخلات التي عرفتھا الندوة، تدخل كل من شرفات افيلال الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء و السيدة مریم بنصالح رئيسة الاتحاد العام لمقاومات المغرب و السيد ريكاردو امبروسيني خبير في الطاقات المتجددة عن مجموعة البنك الدولي و السيد محمد ايت قاضي رئيس مجلس التنمية الفلاحية و السيد نيكولا امبيرت المدير العام لمؤسسة كرين كروس فرنسا، **كما عرفت الندوة تدخلات ممقلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة.**

الندوة عرفت زخما هاما من المعلومات و من الأفكار المتجددة و الحلول الواقعية، و دارت على شكل شقين بعنوانين بارزان، حيث تم ترأس الشق الأول من قبل الأستاذة حورية التازي صادق رئيسة التحالف المغربي للماء و إحدى أكبر المهتمين و الفاعلين و ابرز المراجع في مجال الماء من ناحيته القانونية و الحقوقية و الجمعية على المستويين الدولي و الوطني، أما الشق الثاني فترأسته السيدة حنان حناز و هي عضو بالمكتب التنفيذي للتحالف المغربي للماء و اطار بمؤسسة مناجم و نائبة رئيسة لجنة التنمية المستدامة و الاقتصاد الاخضر ب و فاعلة في مجال الانتاج النظيف

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجدد اعتماده صنف "ألف" وفقا لمبادئ باريس

تمكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤخرا، من حيازة تجديد اعتماده صنف "ألف" لدى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وذلك وفقا لمبادئ باريس إلى غاية 2020.

وتسلم فريق مديرية العلاقات الخارجية الشهادة في جنيف من قبل اللجنة الدولية للتنسيق.

يشار إلى أن مبادئ باريس، هي مجموعة معايير وإجراءات دولية تنظم وتوجه أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.. وهذه المبادئ، التي تمت صياغتها في حلقة عمل دولية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عُقدت في باريس في عام 1991، اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993.

ويجب أن تمثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس التي تحدد أهدافها المتعلقة بحقوق الإنسان وتكفل استقلالها وولايتها الواسعة في مجال حقوق الإنسان وتزويدها بتمويل كاف وتوفر لها عملية اختيار وتعيين شاملة وشفافة، والمبادئ مقبولة على نطاق واسع باعتبارها المحك لشرعية أية مؤسسة ومصداقيتها.

ويعهد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأن تتلقى الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتنظر فيها، كما يحق لها أن تشارك في عمليات المساءلة والعدالة الانتقالية في البلدان المتأثرة بالنزاع أو التي تمر بمرحلة انتقالية بعد النزاع، وتساعد في إقامة المؤسسات الديمقراطية وتنظيم بناء القدرات وبصفة خاصة في مجالات المساءلة وسيادة القانون والديمقراطية.



## ندوة. الحقوق النسائية ٩/١٩

ينظم حزب التقدم والاشتراكية،  
ومنتدى المناصفة والمساواة، بالرباط  
ندوة وطنية حول موضوع " الحقوق  
الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي  
والإنتاج التشريعي. يشارك فيها كل  
من بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن  
والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية،  
وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني  
لحقوق الإنسان، ورشيدة الطاهري،  
لنائبة البرلمانية وعضوة المكتب  
السياسي للحزب، فضلا عن عدد من  
فعاليات المجتمع المدني والحقوقى  
الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق  
المرأة. وتهدف الندوة، التي تترأس  
أشغالها، شرفات أفيلال، الوزيرة  
المنتدبة المكلفة بالماء، إلى تسليط الضوء  
على حصيلة المغرب في مجال صون  
مكتسبات القضية النسائية، والارتقاء  
بحقوق المرأة المغربية، سواء على  
المستوى التشريعي، أو على  
صعيد الأداء الحكومي، لا  
سيما في ما يتصل بتنفيذ  
المقتضيات الدستورية  
الخاصة بالمناصفة  
والمساواة. ●





## اتفاق 25 مارس سلفيون يحتجون ضد بن كيران

ونام فراج

9/1/81

يعتزم أفراد "اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين" تنظيم وقفة احتجاجية، صباح يوم غد الجمعة، أمام المقر المركزي لحزب العدالة والتنمية بالرباط، لإعادة التأكيد على ضرورة تطبيق اتفاق 25 مارس 2011، الرامي إلى إطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين المدانين في قضايا الإرهاب ضمن دفعات متتالية. وتأتي هذه الوقفة بعد مرور خمس سنوات على الاتفاق المبرم بين المعتقلين السلفيين من جهة وأطراف من الدولة ممثلة في كل من المندوب العام السابق والكاتب العام لوزارة العدل والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشهادة وحضور وزير العدل والحريات مصطفى الرميد بصفته الحقوقية آنذاك، والذي كان من أهم بنوده، بحسب اللجنة، مراجعة الملفات القابلة للمراجعة والتي استنفذت كل وسائل الطعون، ومعالجة القضايا العالقة معالجة عادلة في أقرب الأجل وتفعيل مسطرة العفو. تفاصيل ص 9

**تأتي هذه الوقفة بعد خمس سنوات على الاتفاق المبرم بين السلفيين والدولة.**

## احتجاج سلفيون يطالبون بن كيران بتفعيل اتفاق 25 مارس

الغزالي: حوالي 895 معتقلا إسلاميا ينتظرون إعادة النظر في ملفهم والاستجابة للاتفاقية

11/8/81

الوقفة  
جاءت لتذكير  
الحكومة  
بالتزامها تجاه  
المعتقلين.

الغزالي المتحدث باسم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين " إن هذه الوقفة جاءت لتذكير الحكومة بالتزامها تجاه هؤلاء المعتقلين على غرار التزاماتها في تنفيذ الاتفاقيات الأخرى المبرمة في مختلف المجالات والجهات" وأكد الغزالي في اتصال هاتفي بـ "آخر ساعة" أن حوالي 895 معتقلا إسلاميا قابعون بالسجن بسبب قانون الإرهاب مازالوا ينتظرون إعادة النظر في ملفهم، مستنكرا عدم تجاوز الحكومة معهم رغم إبرام الاتفاقية منذ خمس سنوات. وناشدت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين الفعاليات الحقوقية والمهتمين بقضية المعتقلين الإسلاميين بمساندتهم ضد حكومة "الحزب الحاكم".

وزارة العدل والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشهادة وحضور وزير العدل والحريات الحالي مصطفى الرميد بصفته الحقوقية آنذاك، والذي كان من أهم بنوده، بحسب اللجنة، مراجعة الملفات القابلة للمراجعة والتي استنفذت كل وسائل الطعون، ومعالجة القضايا العالقة معاملة عادلة في أقرب الأجل وتفعيل مسطرة العفو، فضلا عن تمتيع المعتقلين بكافة حقوقهم في انتظار إطلاق سراحهم. وأكدت اللجنة، في بلاغ توصلت الجريدة بنسخة منه، أن هذا الاتفاق هو الحل الأدنى الذي ارتضته جميع الأطراف لملف المعتقلين الإسلاميين مما يجعلها متمسكة بتفعيل بنوده. وفي هذا الصدد، قال عبد الرحيم

دعم.  
ناشدت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين الفعاليات الحقوقية والمهتمين بقضية المعتقلين الإسلاميين بمساندتهم ضد حكومة "الحزب الحاكم".

ونام فراج

يعتزم أفراد "اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين" الخروج في وقفة احتجاجية، صباح يوم غد الجمعة، أمام المقر المركزي لحزب العدالة والتنمية بالرباط، لإعادة التأكيد على ضرورة تطبيق اتفاق 25 مارس 2011، القاضي بإطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين المدانين في قضايا الإرهاب ضمن دفعات متتالية. وتأتي هذه الوقفة بعد مرور خمس سنوات على الاتفاق المبرم بين المعتقلين السلفيين من جهة وأطراف من الدولة ممثلة في كل من المندوب العام السابق والكاتب العام

*Marcel Amiyeto, président de l'association Afrique Culture Maroc*

## «L'intégration, une démarche totale et définitive»

Propos recueillis par Danielle Engolo

**Le Maroc entame la 3e année de l'adoption de sa nouvelle politique migratoire. Lundi 14 mars, le ministère des MRE et des affaires de la migration a organisé le 3e forum annuel de l'immigration au cours duquel les différents intervenants, entre autres les représentants du conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ont souligné le rôle incontesté des associations**

**de migrants dans la mise en œuvre de cette politique pour une intégration réussie des migrants au Maroc. Dans cet entretien, Marcel Amiyeto, président de l'association Afrique Culture Maroc (ACM) créée en 2014 au lendemain de l'adoption de la nouvelle politique migratoire, revient sur la problématique de l'intégration des migrants au Maroc. Les détails.**

Al Bayane : La semaine dernière, le ministère des MRE et des affaires de la migration a organisé le 3e forum annuel de l'immigration. In brief, quel bilan faites-vous aujourd'hui en matière d'intégration des étrangers subsahariens au Maroc ? Marcel Amiyeto : Il y a différentes façons d'aborder cette question d'intégration. On pourrait l'approcher, notamment suivant trois aspects : économique, socioculturel et éducatif. Je peux dire qu'il y a eu des avancées considérables sur ces grands axes. Au niveau culturel et éducatif, il faut saluer les efforts du gouvernement, par le biais du ministère des MRE et des Affaires de la Migration, qui a mis en place des projets éducatifs et de formation dont nous avons nous-mêmes bénéficié. Au niveau social, on peut souligner la régularisation des migrantes, la reconnaissance des associations de migrants, l'octroi de subventions à certaines d'entre elles, la mise en place de dispositifs relatifs à la protection sociale et l'assistance humanitaire aux migrants et aux membres de leurs familles. A titre d'exemple, des mesures ont été prises pour faciliter l'accès libre des migrant(e)s les plus vulnérables et de leurs enfants aux services médicaux. Au niveau économique, l'ANAPEC a mis en œuvre des mesures pour faciliter l'accès à l'emploi. Les migrants régularisés peuvent être directement embauchés sans l'autorisation du ministère de l'Emploi. Tous ces efforts sont à saluer. Il faut souligner d'ailleurs le fait que les autorités ont associé les migrants au processus de mise en œuvre de la politique migratoire. Ce qui est un plus, étant donné que les migrants sont les mieux placés pour plaider leurs causes et évaluer ce qui est prioritaire pour leur intégration. Mais du chemin reste à faire pour aboutir à des résultats concrets. Il faut noter que l'insertion est d'abord une affaire de personnes et de relations humaines. La nature ou le type de dispositifs mis en place par les institutions est secondaire dans le processus d'insertion des migrants car la clef de la réussite d'une action d'insertion réside effectivement dans la qualité des relations humaines. Par là, j'invite les migrants à s'impliquer davantage là où ils se trouvent pour faciliter leur insertion socioculturelle et économique au Maroc. Pensez-vous qu'il y'ait aujourd'hui une cohérence en matière d'interventions de la part des différents acteurs du domaine migratoire à l'échelle nationale ? Si non quelles en sont les causes ? Malheureusement non. Entre ce qui est dit et ce qui se fait sur le terrain, il y a un déphasage. Prenons l'exemple d'une femme migrante voulant accoucher dans un centre de santé et qui se voit renvoyer d'un



CHU où on lui demande de payer des frais alors que c'est censé être gratuit pour tous les nationaux et migrants. Le plus grand souci reste le vide juridique. Des textes de loi devraient accompagner cette nouvelle politique afin de faciliter sa mise en œuvre. Nous comprenons que les choses ne sont qu'à leur début, alors il faut patienter. A cela s'ajoute le fait que la plupart des associations de migrants ayant reçu les subventions du Ministère œuvrent dans le même domaine alors qu'il faudrait diversifier les rôles pour couvrir tous les axes de l'intégration, entre autres : l'éducation, la formation, l'assistance, l'insertion sur le marché de l'emploi... Lors du forum, les responsables du CNDH et du ministère de tutelle ont plaidé pour la mise en place d'un «espace permanent d'échange réunissant les pouvoirs publics, les ONG, les syndicats, le patronat et les chercheurs académiques» pour favoriser l'«évaluation de la mise en œuvre de la politique migratoire et jouer un rôle de médiation». Qu'en pensez-vous ? Quelles seraient les actions concrètes à mettre en place pour que ces recommandations ne restent pas une lettre morte ? Je crois qu'un tel espace pourra effectivement pallier le problème de cohérence et de coordination évoqué ci-haut. Toutefois, il faut surtout mettre les migrants au centre du débat car on ne peut traiter les questions de la migration sans faire participer les migrants eux-mêmes. Quant aux actions concrètes à mettre en place, il faut réfléchir aux conditions et aux processus de l'insertion tout en sachant que pour les migrants, l'insertion ne constitue qu'un moyen parmi tant d'autres pour améliorer leurs conditions de vie. Par conséquent, il faut les doter de moyens pour se former et faciliter leur accès au marché du travail au lieu de leur octroyer des aides qui ne font que les rendre plus dépendants et ne changent en rien leur situation. Certes les aides et l'assistance humanitaire octroyées au migrant sont nécessaires mais à elles seules ne suffisent pas. La reconnaissance des diplômes et des qualifications professionnelles demeure un outil concret d'intégration plus rapide dans le marché du travail. Elle va de pair avec l'accès aux services de l'emploi, ainsi qu'avec l'apprentissage tout au long de la vie et les parcours de requalification pour ceux qui demeurent sans emploi. Pour les jeunes migrants, les enfants des migrants, le droit d'avoir accès à l'éducation publique et à la formation devrait être assuré, qu'ils soient en situation régulière ou sans papiers. Il faudrait en outre assurer un niveau minimum de protection aux migrants travaillant dans le secteur informel tels que les petits commerces, l'artisanat, .... En matière de partenariat, la consultation permanente avec les organisations de la société civile (OSC) doit être maintenue et améliorée afin de renforcer l'efficacité de la future législation qui va encadrer le domaine migratoire. Aujourd'hui, le rôle des associations dans le cadre de la politique migratoire est attesté.

D'ailleurs, **selon les propos du président du CNDH lors de ce dernier forum, il est important d'en faire des acteurs majeurs de cette politique.** Aujourd'hui, que fait l'ACM ? Quels sont ses objectifs ? Afrique Culture Maroc (ACM) fait partie des associations partenaires du ministère des MRE et des Affaires de la migration dans la mise en œuvre de cette nouvelle politique migratoire. Depuis son lancement, ACM a apporté sa pierre dans le processus de la régularisation en sensibilisant et en mobilisant particulièrement les migrants subsahariens. Ensuite, nous avons porté avec l'appui du ministère le projet IF «l'intégration par la formation» qui a permis à une trentaine de migrants et migrantes régularisés de suivre une formation d'aide soignante. Nous pensons que l'intégration passe d'abord par la formation. Celle-ci permet aux migrants de se doter de compétences pour assurer leur autonomie et aussi contribuer au développement socio-économique du Maroc, leur terre d'accueil. Contrairement aux stéréotypes et idées véhiculés non seulement au Maroc mais aussi ailleurs, le migrant peut contribuer à l'essor socio-économique et culturel du pays où il se trouve. Vu la spécificité du marché de l'emploi au Maroc, nous sommes en train de nous battre pour l'insertion professionnelle des migrants. J'en profite d'ailleurs pour

lancer un appel dans ce sens à tous les acteurs pour nous aider de peur que les moyens et efforts consentis ne soient vains. Nous menons également un autre projet sur le «renforcement organisationnel des migrantes travailleuses domestiques pour un accès aux services sociaux de base et la fin de la traite humaine au Maroc» avec le soutien de l'Union européenne et la fédération internationale des sociétés de la Croix Rouge et du Croissant Rouge. Ce projet touche le volet de la traite humaine auquel le gouvernement veut mettre fin. Là aussi, ACM apporte sa pierre à l'édifice et son expertise en collaboration avec le Collectif des travailleurs Migrants au Maroc (CTMM) et son partenaire Solidarity Center. En tant que partenaire, nous participons aux réunions et ateliers organisés par le Ministère pour la mise en œuvre et le suivi de la politique migratoire. Quelles sont les difficultés auxquelles sont confrontées les associations œuvrant pour l'intégration des migrants et qui les empêchent de jouer pleinement leur rôle ? J'évoquerai d'abord le manque de moyens et de coordination entre les associations œuvrant pour les mêmes causes. Pour pallier cela, ACM a signé des partenariats avec d'autres associations afin de se compléter mutuellement en vue de la réalisation de nos objectifs communs. Là encore, certaines associations marocaines accordent peu de crédit aux associations des migrantes, rendant ainsi la collaboration assez difficile pour ne pas dire impossible alors qu'au niveau des autorités et des institutions, nous ne rencontrons pas ces difficultés. Dans les faits, le processus d'insertion est bien souvent interrompu à cause des obstacles que pose l'administration. Le vide juridique pour régir les dispositifs de la nouvelle politique migratoire ne facilite pas l'application des directives permettant l'accès des migrants en situation précaire aux droits sociaux et services de base. A titre d'exemple, en matière d'accès des migrants aux services de santé gratuit, les mesures annoncées ne sont pas appliquées dans tous les centres de soins et de santé. Concernant l'inscription des migrants dans les établissements d'enseignement publics, il faut souligner que la procédure n'est pas de tout repos dans les autres établissements hormis l'OFFPPT. Il est demandé aux migrants de passer par la voie diplomatique habituelle, ce qui leur est chose impossible d'autant qu'ils ne remplissent pas toutes les conditions requises. Nous insistons sur le fait que l'intégration passe d'abord par la formation afin de faciliter l'insertion professionnelle. Aujourd'hui encore, sur le marché de l'emploi, rares sont les chefs d'entreprise qui embauchent les migrants à cause des longues et coûteuses procédures administratives. Le constat reste amer car après deux ans de mise en œuvre, le marché de l'emploi au Maroc reste encore assez fermé aux migrants. Selon vos objectifs, ACM œuvre en vue de l'intégration des migrants au Maroc. Quelle différence faites-vous aujourd'hui entre intégration et insertion ? Ne pensez-vous pas qu'aujourd'hui, le terme intégration est utilisé abusivement et pourtant, ce sont des actions d'insertion qui sont mises en place ? Je suppose que l'intégration d'un individu au sein d'une société signifie que cette société reconnaît les particularités culturelles et ethniques de cet individu et lui permet de participer pleinement à la vie de cette société. La société lui accorde les mêmes droits et devoirs que ses autochtones alors que l'insertion quant à elle limite cette participation. L'intégration respecte aussi l'identité culturelle de l'individu en lui frayant une place au sein de la société tout en considérant le retour au pays comme une possibilité logique de l'immigration. Autrement dit, l'intégration est totale et définitive tandis que l'insertion est partielle et temporaire. De là, on peut affirmer qu'il y a un usage abusif de ces termes.

## Le CNDH encore accrédité au statut "A"

Par L'Economiste | Le 24/03/2016 - 11:03 | Partager

Nouvelle certification pour le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**. L'organe a été accrédité au statut "A" à Genève, en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH). Cette quatrième reconnaissance de suite couvre la période 2015-2020 et intervient après celles obtenues en 2002, 2007 et 2011. La remise de cette certification s'est déroulée lors de la 29<sup>e</sup> réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

<http://www.leconomiste.com/flash-infos/le-cndh-encore-accredite-au-statut>

24/03/2016

Conseil national des droits de  
l'Homme

34

[www.cndh.org.ma](http://www.cndh.org.ma)

# Politiques migratoires du Maroc et société civile

## Quelle nécessaire implication ?

1792/11-4

Par **Abdelkrim Belguendouz\***

La semaine dernière, a eu lieu à Rabat un séminaire organisé par le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, en partenariat avec le Conseil national des droits humains (CNDH) sur le thème suivant : "Politiques migratoires : Quel rôle pour la société civile ?".

» Page 4



## Politiques migratoires du Maroc et société civile

# Quelle nécessaire implication ?

Par Abdelkrim Belguendouz\*

Lors de la séance d'ouverture, ont pris la parole successivement : le ministre Anis Birou, Driss El Yazami, en tant que président du CNDH, Younes Mihoubi, sous-ministre adjoint, ministère de l'immigration, de la diversité et de l'inclusion au Québec, Canada, Papa Omar Diatta, Chancelier des affaires étrangères et directeur adjoint de l'assistance et de la promotion des Sénégalais de l'extérieur.

Ce forum a été le bienvenu pour constituer un moment de discussion sur un thème d'une très grande importance : comment, au Maroc, impliquer la société civile dans la préparation, l'élaboration et le suivi des politiques migratoires au pluriel, sachant que ces politiques concernent des aspects multidimensionnels ? A cette occasion, nous développerons ici quelques treize remarques et / ou propositions, dont certaines seulement ont pu être évoquées brièvement par nous-même lors du peu de temps accordé au débat général avec la salle, lors des trois séances organisées.

### Ne pas occulter ou marginaliser le dossier MRE

1 - Le thème inscrit à ce forum est pertinent : " Politiques migratoires : quel rôle pour la société civile ?". Par politiques migratoires, on entend normalement pour le Maroc aussi bien les politiques multidimensionnelles liées à l'immigration étrangère au Maroc, que les politiques multisectorielles concernant la communauté marocaine résidant à l'étranger. Or, le programme élaboré par les organisateurs de la rencontre ne concerne pour le Maroc que la dimension immigration étrangère au Maroc. Ce n'est pas la première fois que le débat est strictement limité,

les politiques multidimensionnelles liées à l'immigration étrangère au Maroc, que les politiques multisectorielles concernant la communauté marocaine résidant à l'étranger. Or, le programme élaboré par les organisateurs de la rencontre ne concerne pour le Maroc que la dimension immigration étrangère au Maroc. Ce n'est pas la première fois que le débat est strictement limité, éliminant toute discussion en même temps sur les politiques publiques en direction des Marocains résidant à l'étranger (MRE). Ainsi, lors d'un récent séminaire organisé par le même ministère et l'OIM, portant le titre "Médias et migrations", les exposés ont été cantonnés à l'immigration étrangère au Maroc.

Finalement, si le débat sur l'immigration étrangère au Maroc est bien entendu souhaitable et même nécessaire, on se rend compte de plus en plus que les responsables rechignent à mettre en débat tout aspect des politiques marocaines concernant la communauté marocaine résidant à l'étranger.

Pourtant, le ministère est aussi, et c'était sa mission initiale, chargé des Marocains résidant à l'étranger. De même, s'agissant du CNDH, il faut bien relever que les droits humains forment un tout, qu'ils sont indissociables et pour les migrants, on ne peut les évoquer uniquement pour les étrangers au Maroc, et ne pas s'interroger aussi sur les droits multidimensionnels des Marocains résidant à l'étranger. Sur ce plan, est-il encore nécessaire et indispensable de sensibiliser la présidence du CNDH, alors que celle-ci assure au même moment la présidence du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME) ?

### Élargir et dynamiser l'Observatoire des Migrations

2 - Concernant les étrangers au Maroc, un espace de dialogue et de concertation est indispensable. Si l'article 163 de la Constitution ne concernait pas une institution dédiée spécifiquement à la communauté marocaine résidant à l'étranger, on aurait pu, peut-être, intégrer le dossier des étrangers au Maroc, dans une institution qui s'occupe également des Marocains résidant à l'étranger. En l'état actuel des choses, nous reprendrons une de nos suggestions présentée publiquement à plusieurs reprises depuis bien longtemps.

L'Observatoire des Migrations, créé en 2003 et dépendant jusqu'à maintenant du ministère de l'Intérieur, nous paraît cet espace adéquat. Sa composition est à élargir notamment aux syndicats, aux ONG de l'immigration, aux autres institutions concernées par



ce dossier, aux chercheurs, etc, pour constituer notamment un espace de réflexion, d'étude, de concertation, d'échange, voire de médiation pour les aspects concernant l'immigration étrangère au Maroc.

Le fait que l'Observatoire des Migrations dépende du ministère de l'Intérieur, ne constitue nullement, à notre sens, un obstacle, dans la mesure où la nouvelle politique migratoire du Maroc, lancée à l'initiative de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en septembre 2013, est basée sur le respect des droits de l'Homme qui s'imposent à tous.

3 - Dire officiellement durant le forum que le ministère chargé des MRE et des affaires de la migration, a mis en place un outil permanent de consultation et de concertation avec le tissu associatif, c'est aller vite en besogne. Déclarer aussi que les acteurs associatifs ont été également impliqués étroitement dans les concertations relatives aux projets de lois sur la traite des êtres humains, l'asile et la migration, est un pur abus de langage. Certes, trois réunions d'information ont eu lieu de manière générale sur la nouvelle politique migratoire, mais il n'y a pas un outil permanent de concertation en bonne et due forme en la matière. De plus, même ces réunions d'information ont cessé depuis près de deux ans, et le retard observé dans la préparation des projets de lois sur l'asile et la migration, n'a même pas été mis à profit par le gouvernement, en général, et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, en particulier, pour assurer véritablement cette concertation avec la société civile.

## Impliquer démocratiquement la société civile MRE

4 - En cette période, on ne peut passer sous silence les politiques du Maroc en direction des Marocains résidant à l'étranger : absence de stratégie nationale globale, cohérente et intégrée en la matière, alors qu'il faut donner du sens aux actions menées; remise en cause d'un certain nombre de droits sociaux comme pour les Marocains aux Pays-Bas, en raison notamment d'une diplomatie sociale improductive et de l'absence d'implication saine et ouverte de la société civile MRE en Hollande ; déficit de protection par le Maroc des droits, notamment des Marocains du troisième âge en France, avec une pseudo - concertation avec le tissu associatif des Marocains en France; échec de la politique d'encadrement religieux de la communauté marocaine résidant à l'étranger par les institutions marocaines concernées, en particulier par le Conseil européen des oulémas marocains (CEOM) ; résultats très mitigés de l'action d'enseignement de la langue arabe (et amazigh) et de la culture d'origine aux MRE par la Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger...

5 - L'agenda législatif au Maroc montre aussi des déficiences dans le domaine suivant : un retard énorme par le gouvernement, dans la préparation de la loi sur l'asile et la loi qui doit remplacer la loi 02-03 sur l'entrée et le séjour des étrangers au Maroc, l'émigration et l'immigration irrégulières, sans que, par ailleurs, une nouvelle fois, la société civile ne soit réellement associée à cette réflexion préparatoire.

## Deux problèmes de l'heure : la représentation parlementaire des MRE et l'institution d'un CCME démocratique, efficient et transparent

6 - C'est le site officiel du CCME lui-même qui rappelle une des obligations des responsables de cette institution : " Le dahir portant création du Conseil (le CCME), lui confère la mission d'élaborer des avis sur la composition du futur Conseil et sur les modalités de participation des émigrés marocains à la vie démocratique de la nation. L'élaboration de ces avis devra être précédée par une large concertation que



le Conseil est tenu de mener avec les acteurs des communautés marocaines à l'étranger, les acteurs politiques et les institutions concernées au Maroc même

Or, force est de constater qu'aucun de ces avis n'a été préparé et même la concertation nécessaire, notamment avec la société civile MRE et les partis politiques marocains, n'a jamais eu lieu.

7 - Voilà pourquoi, le dialogue qui vient d'être entamé entre le gouvernement et l'ensemble des partis politiques pour réformer la législation électorale à l'horizon des législatives marocaines du 7 octobre 2016, montre l'urgence d'aborder sagement, objectivement et démocratiquement la question des droits politiques des citoyens marocains à l'étranger par rapport au Maroc. La lecture d'arrière-garde et très restrictive que fait le gouvernement de l'article 17 de la Constitution de 2011, ne peut être acceptée, notamment pour des raisons que nous avons déjà développées dans un précédent article intitulé : " Représentation parlementaire des MRE : et si l'on interprétait démocratiquement la Constitution ? ", publié dans "L'Opinion" du 15 mars 2016.

L'effectivité de la citoyenneté intégrale des MRE doit être réalisée à l'occasion des prochaines élections législatives, en permettant enfin la députation des citoyens marocains résidant à l'étranger à partir des pays de résidence. Les problèmes techniques, logistiques et organisationnels évoqués constamment par le département de l'Intérieur, sont moins l'expression d'un manque de savoir-faire, que celle d'une certaine forme de paresse administrative, et, plus fondamentalement, de l'absence flagrante de volonté politique ! Comment en effet invoquer le caractère insurmontable de ces difficultés, alors que des pays comme l'Algérie et la Tunisie, parviennent à organiser pareilles élections à l'étranger ?

par le département de l'Intérieur, sont moins l'expression d'un manque de savoir-faire, que celle d'une certaine forme de paresse administrative, et, plus fondamentalement, de l'absence flagrante de volonté politique ! Comment en effet invoquer le caractère insurmontable de ces difficultés, alors que des pays comme l'Algérie et la Tunisie, parviennent à organiser pareilles élections à l'étranger ? Pourquoi ne parle-t-on pas franchement et sincèrement aux citoyens marocains résidant à l'étranger ?

Pour assumer réellement leur devoir, les responsables marocains devraient, à notre sens, s'appuyer aussi sur l'apport de la société civile MRE, un paysage associatif dynamique et multiforme, qui doit être impliqué étroitement aussi bien au niveau de la préparation du processus électoral à l'étranger, que de son déroulement, de son contrôle et de son suivi. Or, force est de constater que, visiblement, l'application saine et démocratique des dispositions de l'article 17 de la Constitution, ne constitue pas une priorité du gouvernement Benkirane.

Le gouvernement se doit, à notre sens, d'accepter de reprendre le débat au sein de la commission de l'Intérieur relevant de la Chambre des Représentants, sur les trois propositions de l'USFP, l'ISTIQLAL et le PJD concernant la représentation des MRE à la Chambre des députés, à partir de circonscriptions électorales législatives de l'étranger.

A cette occasion, un débat national pourrait être organisé par le Parlement, de manière conjointe par ses deux Chambres, sur l'opérationnalisation des droits politiques des MRE par rapport au Maroc. Ce débat national doit regrouper toutes les parties concernées : partis politiques et syndicats, compris ceux non représentés au parlement ; groupes et groupements parlementaires des deux Chambres ; ministères et institutions nationales concernées ; société civile à l'intérieur du Maroc et, bien entendu, société civile MRE de manière plurielle et démocratique.

### CCME et société civile MRE

8 - Le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME) institué depuis fin décembre 2007, est déjà, selon les textes, plus qu'un espace de concertation et d'échange. C'est une instance consultative sur tous les aspects qui concernent les politiques publiques marocaines concernant les citoyens marocains à l'étranger. C'est une instance également de veille et de prospective.

Mais on constate qu'au niveau de sa composition initiale, qui n'est d'ailleurs pas achevée plus de huit années après



(37 nommés sur 50 prévus), la société civile MRE avait vivement réagi au manque de sérieux et d'ouverture dans les "consultations" menées, à l'absence de transparence dans la liste proposée par l'ex-CCDH aux nominations du CCME. De même, le bilan de ce Conseil est négatif : aucun avis consultatif et aucun rapport stratégique.

Par ailleurs, le projet de loi transmis par le ministère chargé des MRE et des affaires de la migration au Secrétariat général du gouvernement, ne tient nullement compte des attentes maintes fois exprimées par la société civile MRE en termes de démocratie, de représentativité, de transparence et d'efficacité du futur CCME constitutionnalisé.

Par son architecture, son mode de composition et de fonctionnement, les concepteurs de ce futur Conseil, qui n'ont entrepris aucune concertation démocratique préalable avec la société civile MRE concernée au premier chef, et qui ignorent la méthodologie démocratique tracée par le discours royal du 6 novembre 2007 pour le prochain Conseil, voudraient nous ramener bien en arrière, avec un esprit de mainmise et de tutelle sur le tissu associatif MRE, pire que dans les années de plomb avec les "Amicales" ...

Dans sa formulation, ce projet de loi devrait, de notre point de vue, être déclaré nul et non avenu par le Secrétariat général du gouvernement. Là aussi, en partant des quatre propositions de lois sur le CCME déposées au parlement par le Pam, l'Usfp, l'Istiqlal et de manière conjointe les quatre partis de la majorité (Pjd, Rni, Mp, Pps), le débat national proposé plus haut, devrait se pencher sur le futur CCME, en associant étroitement la société civile MRE dans ce débat,

## Impliquer démocratiquement la société civile MRE au sein de la Fondation Hassan II

9 - Un autre acteur institutionnel chargé de la gestion du dossier MRE, n'a jamais impliqué correctement la société civile MRE depuis 1990 à nos jours, et son fonctionnement n'est pas conforme à la loi n° 19-89 adoptée le 25 juin 1990 et portant sa création. Il s'agit de la Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger, dont la composante MRE au niveau de son comité directeur, est limitée aux "Amicales" de triste mémoire des années de plomb, dans une conception de "parti unique".

Par ailleurs, il n'existe aucune concertation avec qui que ce soit, puisque le comité directeur qui doit se réunir au moins deux fois par an sur convocation de son président-délégué (article 5 de la loi n°19-89), ne s'est pas réuni depuis 16 ans, en dépit du fait que la Fondation soit également membre depuis deux ans, de la commission nationale présidée par le Chef du gouvernement, chargée de l'ensemble du dossier migratoire. Où est alors la reddition des comptes ? Que fait-on du principe constitutionnel selon lequel toute prise de responsabilité doit être suivie de présentation du bilan en assumant toutes les conséquences ?

## Respecter l'article 18 de la Constitution

10 - Si la société civile est un acteur incontournable dans la réussite des politiques migratoires, on ne peut dire, concernant la nouvelle politique migratoire du Maroc, que le tissu associatif de l'immigration étrangère soit impliqué en la matière. Il en est de même des politiques en direction des MRE. L'article 18 de la Constitution concernant la nécessaire démarche en termes de démocratie participative impliquant la société civile MRE dans toutes les institutions consultatives nationales, n'est nullement mis en application.

Même au niveau de la stricte composition de ces institutions, et en dépit du rappel royal contenu dans le discours du Trône 2015, la composante MRE n'est nullement représentée : CNDH, Conseil économique, social et environnemental, Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique...





## Garantir le pluralisme nécessaire

11 - Au total, le débat au Maroc sur politiques migratoires et société civile, doit prendre en considération tous les aspects des politiques migratoires concernant aussi bien l'immigration étrangère au Maroc que la communauté marocaine résidant à l'étranger. On ne peut faire l'impasse sur le dossier multidimensionnel des citoyens marocains à l'étranger. Par ailleurs, l'implication et l'association de la société civile MRE, ainsi d'ailleurs que des ONG de l'immigration doit être réelle, ouverte et démocratique.

Or, même la démarche de préparation de ce séminaire sur les rôles de la société civile en relation avec les politiques migratoires, s'est faite sans associer étroitement la société civile concernée ! De même, des chercheurs ont été empêchés de présenter des communications, sous prétexte que le programme était déjà finalisé .... Par ailleurs, beaucoup d'acteurs associatifs sur le terrain, en particulier au niveau de l'oriental du Maroc, des provinces du Nord ainsi que celles du Sud, n'ont pas été invités, faisant l'objet d'un ostracisme. Il est vrai que ces derniers n'ont pas nécessairement de conventions de partenariat avec le ministère pour certains projets, mais ces ONG sont très actives sur le terrain et sont connues normalement du CNDH.

Il s'agit en particulier d'un certain nombre d'ONG regroupées dans le Collectif Civil Migration et Asile et comprenant notamment : l'association Béni Znassen pour la culture, le développement et la solidarité (ABCDS, Oujda), ARMID (Tanger), l'association Rif des droits de l'Homme (ERDH, Nador), Chabakat Agraaw (Nord du Maroc), ASMED (Laâyoune, sud du Maroc).

Sur tous ces points et pour l'avenir, le ministère doit être le garant du pluralisme nécessaire, qui n'a nullement été respecté par son partenaire au niveau de l'organisation du forum en question.

## Nécessite de soumettre les discours des institutionnels au débat

12 - Par ailleurs, comment prétendre mener un débat sur les politiques migratoires du Maroc en concevant la société civile comme une force de réflexion et de proposition pour la construction des politiques migratoires en matière de migration, alors qu'on n'associe même pas la société civile à la préparation d'un forum qui la concerne au premier chef !? Comment en plus prétendre faire jouer à la société civile un rôle incontournable dans l'évaluation des politiques publiques migratoires, en monopolisant la séance d'ouverture sans la moindre association de la société civile, en se retirant au niveau des responsable sans la moindre discussion dès qu'ils terminent leurs discours et en faisant prendre aux travaux du forum un retard énorme, ce qui réduit d'autant l'espace de débat censé avoir lieu dans les séances qui suivent....!?



Procédé habituel et connu lorsqu'on ne veut pas réellement engager un débat public sérieux, informé et contradictoire, car pour certains responsables, en privilégiant cette méthode de "com", le débat est terminé avant qu'il ne commence réellement. L'essentiel pour eux est de prononcer un discours monolithique sans discussion aucune et de s'en aller juste après avoir fait des déclarations à un maximum de chaînes de télévision et d'autres moyens d'information, qui quittent eux-mêmes les lieux en raison de diverses contraintes, sans se donner la peine d'assister aux travaux jusqu'au bout et de permettre le recueil d'interventions plurielles, fournissant des points de vue différenciés.

### Démocratiser l'information par le ministère chargé des MRE

13 - Enfin, pour ce qui est du ministère chargé des MRE et des affaires de la migration, vis à vis de la société civile et en particulier des chercheurs, la direction de la communication ne doit pas être la direction de rétention de l'information ! Les nombreuses études menées, déjà validées, voire même présentées publiquement par le ministre, devraient, à notre sens, être publiées intégralement sur le site du ministère.

Après une longue attente pour sa refonte, il est fort regrettable que ce site ne soit pas tenu régulièrement et ne publie ni les diverses interventions publiques du ministre et ou du secrétaire général, ni le texte des diverses conventions signées par le département, ni les appels d'offres des études lancées, ni les rapports, monographies et études déjà validées, etc. La diffusion de ce type d'information d'intérêt public nous paraît absolument nécessaire et ne doit pas faire l'objet de cachoterie, ce qui est le cas, même lorsque cette demande d'information est faite

les diverses interventions publiques du ministre et ou du secrétaire général, ni le texte des diverses conventions signées par le département, ni les appels d'offres des études lancées, ni les rapports, monographies et études déjà validées, etc. La diffusion de ce type d'information d'intérêt public nous paraît absolument nécessaire et ne doit pas faire l'objet de cachoterie, ce qui est le cas, même lorsque cette demande d'information est faite directement auprès de cette direction.

Lorsqu'on est chercheur et observateur actif de la scène migratoire marocaine, on a besoin, pour mener une analyse objective et tenir compte des efforts officiels qui sont menés, d'avoir à disposition les documents et informations nécessaires. Sinon, comment prétendre s'ouvrir sur la société civile en général et considérer celle-ci comme un acteur indispensable d'évaluation des politiques publiques menées dans le domaine migratoire, alors que le même département suit une pratique de rétention de l'information !? Quelques mots pour terminer. Certains nous reprochent d'être "négatif" dans nos interventions dans le domaine migratoire. Mais face aux blocages et aux poches de résistance auxquels se heurte la société civile dans toutes ses composantes, pour son implication démocratique et ouverte dans les politiques migratoires du Maroc, faut-il se taire et renoncer au plaidoyer ? Non, on ne peut se résigner. Il s'agit encore de contribuer à la clarification du débat, en mettant les questions lancinantes non résolues sur la table et d'aller au bout de nos convictions.

\* *Universitaire à Rabat, chercheur spécialisé en migration*

## La solidarité s'organise à Paris

le 24.03.16

Une grève de la faim solidaire avec les prisonniers politiques sahraouis, en grève de la faim illimitée depuis le 1er mars à la prison de Rabat-Salé, au Maroc,

sera entamée aujourd'hui par des militants sur la place de la République (Paris) durant trois jours, a annoncé hier le Comité des familles des prisonniers politiques de Gdeim Izik. «Aujourd'hui (hier, ndlr), 22 mars, cela fait 22 jours qu'ils ne mangent plus. Ils sont 13. Ils ont tous perdu 8 kg ou plus.

Certains commencent à présenter des maux alarmants», a expliqué la représentante du Comité et militante française des droits de l'homme, Claude Mangin-Asfari, indiquant que «deux d'entre eux ont dû être transférés à l'hôpital : Sidi Lmjaiyed, qui ne peut plus marcher, et Mohamed Bachir Boutinguiza, qui est tombé dans le coma». Un autre détenu politique, Bachir Khada, a-t-elle ajouté, «a passé une heure au dispensaire de la prison avant d'être renvoyé dans sa cellule malgré la détérioration de son état de santé. Aujourd'hui, c'est Cheikh Banga qui a été transporté d'urgence à l'hôpital».

### Des tribunaux militaires pour des civils

Le Comité a rappelé, dans un communiqué, que la grève de la faim des prisonniers politiques sahraouis «est justifiée par le fait qu'ils sont incarcérés depuis 5 ans et demi (novembre 2010), qu'ils ont été condamnés à de très lourdes peines (de 20 ans jusqu'à la perpétuité) par un tribunal militaire, le 17 février 2013, alors qu'ils sont tous des civils», soulignant que leur condamnation «a été faite sur la seule base d'aveux extorqués par la police sous la torture, selon ce qu'ils rapportent, et que les magistrats militaires n'ont jamais voulu enquêter sur ces allégations de torture».

Dans un appel «urgent» pour les prisonniers politiques sahraouis du groupe de Gdeim Izik en grève de la faim à la prison de Rabat-Salé, signé par 23 organisations et adressé au **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, à la Délégation interministérielle pour les droits de l'homme et au ministère de la Justice du Maroc, il est demandé d'annuler le jugement du tribunal militaire de Rabat de février 2013 qui les a «inégalement» condamnés, alors que la loi marocaine interdit que des civils soient jugés par un tribunal militaire.

Dans ce contexte, le Comité des familles des prisonniers politiques de Gdeim Izik a affirmé qu'«il n'y a aucun doute que leur sort injuste est dû au fait qu'ils militent tous pour le droit à l'autodétermination du peuple sahraoui», réclamant une intervention des autorités françaises pour qu'elles fassent «pression sur leurs homologues marocains, avec l'aide des médias et du public en France».

Parmi les signataires de l'appel, on peut citer, entre autres, la Plateforme de solidarité avec le peuple du Sahara occidental, l'association des Amis de la République arabe sahraouie démocratique, le Comité pour le respect des libertés et des droits humains au Sahara occidental (Corelso), le Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples et France-Liberté, fondation Danielle Mitterrand. □

[http://www.elwatan.com/international/la-solidarite-s-organise-a-paris-24-03-2016-317295\\_112.php](http://www.elwatan.com/international/la-solidarite-s-organise-a-paris-24-03-2016-317295_112.php)

## Droits de l'Homme : le CNDH accrédité au statut "A" à Genève

Genève - **Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été à nouveau accrédité au statut "A"**, en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).

Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

La remise de cette certification s'est déroulée lors d'une cérémonie organisée mercredi au Palais des Nations à Genève, à l'occasion de la 29<sup>e</sup> réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

Le sous-comité d'accréditation relevant de l'Alliance avait examiné le dossier du CNDH en novembre 2015, en se penchant sur le cadre juridique régissant l'institution, l'application de ses prérogatives, ses actions, ses initiatives et sa gouvernance aux plans central et régional.

La cérémonie de remise des attestations d'accréditation a été présidée par Lawrence Mushwana, président sortant de l'alliance mondiale, Beate Rudolf, sa nouvelle présidente, en sa qualité de présidente de l'Institut Allemand des droits de l'Homme, ainsi que David Langtry, président du sous-comité d'accréditation.

Les Principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale de l'ONU en 1993, portent sur une série de règles relatives au statut juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions en matière de promotion et protection des droits humains, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des ressources leur permettant de s'acquitter de leurs missions.

A l'occasion de la 29<sup>e</sup> réunion de l'alliance mondiale, le président du CNDH, Driss El Yazami, a présidé les travaux du conseil d'administration de l'Association francophone des Commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH).

La réunion a été consacrée principalement à la présentation des rapports d'activités et financier de 2015 et du plan d'action de 2016, ainsi que la présentation du nouveau site web de l'AFCNDH.

Les principales priorités retenues pour le plan d'action 2016 sont le renforcement des capacités des Institutions nationales des droits de l'Homme, l'amélioration de la gouvernance et de la communication de l'AFCNDH, la protection de ces institutions et la recherche de nouvelles formes de financement.

[http://www.lemag.ma/Droits-de-l-Homme-le-CNDH-accredite-au-statut-A-a-Geneve\\_a97198.html](http://www.lemag.ma/Droits-de-l-Homme-le-CNDH-accredite-au-statut-A-a-Geneve_a97198.html)

## CONSEIL DES DROITS DE L'HOMME-ONU : ÉCHEC AUX MANOEUVRES D'ALGER

24/03/16

Un groupe de pays a exprimé, mercredi au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, son « soutien fort » à l'initiative marocaine d'autonomie comme une base crédible pour le règlement du différend régional sur le Sahara.

Dans une Déclaration conjointe devant l'organe onusien en réaction à une démarche tendancieuse de l'Algérie pour dévoyer les débats du Conseil, le Maroc soutenu par une quinzaine de pays a dénoncé « les manœuvres visant à politiser nos discussions et à nuire à la noble finalité de promotion et de protection des droits humains ».

« Le Royaume du Maroc mène des réformes démocratiques pionnières dans la région africaine et la zone MENA, lesquelles ont contribué à l'élargissement de l'espace des droits de l'Homme et des libertés sur l'ensemble de son territoire, y compris la région du Sahara », souligne la déclaration.

**Les pays signataires du document ont affirmé que la société civile marocaine et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** « jouent un rôle central dans l'approfondissement de cette expérience démocratique ». Le Conseil de sécurité de l'ONU, ont-ils rappelé, a reconnu l'importance de ce rôle et de l'action des commissions régionales de Laayoune et Dakhla, dans l'effort de promotion et de protection des droits humains au Sahara.

Donnant lecture à cette Déclaration conjointe, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève, Mohamed Aujjar, a relevé que c'est dans ce cadre de coopération strictement bilatéral que la Mission technique du Haut-commissariat aux droits de l'Homme (HCDH), s'est rendu à Rabat, Laayoune et Dakhla en 2015, à l'invitation du gouvernement marocain. « Cette invitation procède de la coopération constante du Maroc avec l'Office du Haut Commissaire et de son engagement à renforcer son interaction avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme », a-t-il poursuivi.

Il a à cet égard remercié le Haut-commissaire aux droits de l'Homme pour l'intérêt qu'il accorde au renforcement de cette coopération et, surtout, à la préservation du caractère bilatéral de cette Mission technique, loin de toute interférence ou instrumentalisation par toute autre partie tierce. « L'objectif de cette coopération étant de travailler pour renforcer les capacités d'action des commissions régionales de Dakhla et Laayoune », a-t-il fait observer.

M. Aujjar a souligné dans ce contexte que l'appel à la publication d'un rapport sur cette mission constitue une manœuvre politique qui vise à politiser cette mission technique et à créer un débat sur la question

politique du Sahara au sein de ce Conseil, alors que celle-ci est directement gérée par le Conseil de sécurité.

La démarche algérienne, a-t-il expliqué, renseigne sur le désarroi de l'Algérie suite à ses échecs répétés et sa frustration par rapport à la dynamique de développement dans la région, notamment après la récente visite royale dans les provinces sahariennes marquées par le lancement de projets structurants à même de rayonner sur les plans local, national et régional.

M. Aujjar a rappelé que parallèlement à sa coopération avec le HCDH, le Maroc maintient une interaction positive avec les procédures spéciales du conseil. En effet, onze procédures de l'ONU ont visité le Royaume, y compris les villes sahariennes du Royaume où elles ont eu un accès libre et total à tous les intervenants et les représentants de la société civile.

Il a également mis en exergue les nombreux projets de développement initiés dans la région du Sahara dans des secteurs aussi variés que les infrastructures portuaires, routières, agricoles, halieutiques, universitaires et sanitaires.

« L'adhésion et la participation de la population locale à ces projets de développement tout comme leur forte participation aux échéances électorales nationales et locales sont la meilleure preuve de leur attachement à l'unité et l'intégrité territoriale du pays », a-t-il conclu.

Cette Déclaration conjointe a été présentée au nom, notamment, de la Guinée, du Gabon, de la Côte d'Ivoire, du Sénégal, de la Centrafrique, des Comores, d'Oman, de l'Arabie Saoudite, des Emirats Arabes Unis, du Bahreïn, du Qatar, de la Jordanie, du Koweït et du Maroc.

<http://Int.ma/conseil-des-droits-e-lhomme-onu-echec-aux-manoeuvres-dalger/>

## Le CNDH accrédité au statut "A" à Genève

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a été à nouveau accrédité au statut "A", en tant qu'organisme remplissant les conditions d'indépendance et de pluralisme, par le Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'homme (INDH).

Il s'agit de la quatrième accréditation consécutive octroyée au Conseil pour une période de cinq ans (2015-2020), puisqu'il avait obtenu la même certification en 2002, puis en 2007 et en 2011.

La remise de cette certification s'est déroulée lors d'une cérémonie organisée mercredi au Palais des Nations à Genève, à l'occasion de la 29e réunion annuelle du CIC, qui porte désormais le nom de l'Alliance mondiale des INDH.

Le sous-comité d'accréditation relevant de l'Alliance avait examiné le dossier du CNDH en novembre 2015, en se penchant sur le cadre juridique régissant l'institution, l'application de ses prérogatives, ses actions, ses initiatives et sa gouvernance aux plans central et régional.

## Appel urgent pour les prisonniers politiques sahraouis du groupe de Gdeim Izik en grève de la faim à la prison de Rabat-Salé

24 mars 2016

Au Conseil national des droits de l'homme (CNDH),

À la Délégation interministérielle pour les droits de l'homme,

Au ministère de la justice du Maroc

Constitué le 25 février 2016, le comité de grève des prisonniers sahraouis de Gdeim Izik à la prison de Rabat-Salé a décidé de déclencher, à partir du 1er mars, une grève de la faim illimitée. 13 des 21 prisonniers se sont engagés dans cette action au nom de tout le groupe, qui comporte des prisonniers malades ou très affaiblis par les années de détention et les mauvais traitements qui les ont précédés.

Action très difficile du fait de leur isolement dans la prison de Rabat-Salé et de l'hostilité quasi générale de la presse marocaine.

Ce qu'ils demandent :

- leur transfert à la prison d'El Aïoun, à proximité de leurs familles dont ils sont éloignés de plus de 1200 km depuis plus de 5 ans ;
- l'annulation du jugement du tribunal militaire de Rabat de février 2013, qui les a inégalement condamnés, eux qui étaient tous des civils, à des peines extrêmement lourdes (de 20 ans à perpétuité), sur la seule base d'aveux obtenus par la police ; leurs allégations d'avoir été soumis à des actes de torture pour obtenir ces aveux n'ont fait l'objet d'aucune enquête par les magistrats du tribunal militaire ;
- leur libération immédiate suivant cette annulation ;
- un nouveau procès devant un tribunal civil, si besoin est.

Aujourd'hui, 21 mars, est le 21<sup>e</sup> jour de cette grève de la faim. Les grévistes ont tous perdu de 6 à 8 kilos. Certains commencent à présenter des maux alarmants. Leurs revendications connues n'ont jusqu'à maintenant suscité aucune réaction des autorités judiciaires et politiques du royaume, aucune prise de contact notamment du CNDH dont la mission de protection des droits de l'homme n'est pas assurée. La vie de ces prisonniers est pourtant sous leur responsabilité. Il est urgent que l'État marocain ouvre un dialogue avec eux afin que leurs revendications soient entendues.



C'est pourquoi nous vous demandons instamment, à vous qui en avez la possibilité et le devoir, de rencontrer les grévistes afin que des réponses soient apportées à leurs demandes.

Ces derniers mettent leur vie en danger car ils savent la légitimité de leur cause. Ils attendent depuis trop longtemps la cassation de leur procès militaire. Nous comptons sur vous pour faire ce qu'il faut pour que justice leur soit rendue.

Le 21 mars 2016/ Organisations signataires :

- Plateforme de solidarité avec le Peuple du Sahara occidental
- Association des Amis de la République Arabe Sahraouie Démocratique
- CORELSO (Comité pour le Respect des Libertés et des droits humains au Sahara Occidental)
- MRAP (Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples)
- FRANCE-LIBERTÉS - Fondation Danielle Mitterrand
- AFAPREDESA (Association des Familles de Prisonniers et Disparus Sahraouis)
- DROIT SOLIDARITÉ
- Le Mouvement de la paix
- AFASPA (Association Française d'Amitié et de Solidarité avec les Peuples d'Afrique)
- ACSF (Association de la Communauté sahraouie en France)
- ASF (Association des Sahraouis en France)
- FASTI (Fédération des Associations de Solidarité avec les Immigrés)
- 4ACG (Association des Anciens Appelés d'Algérie et de leurs Amis contre la Guerre)
- AHSETI (Association Havraise Solidarité et Echange avec tous les Immigrés)
- Association de solidarité avec le peuple sahraoui / Lorraine
- APSO (Amis du Peuple du Sahara Occidental) 35 Bretagne
- LJESF (Ligue des jeunes et des étudiants sahraouis en France)
- Le Camion-citerne pour les Sahraouis (Le Havre)
- Association pour le Sahara Occidental Libre LE SOL
- CRLDHT (Comité pour le Respect des Libertés et des Droits de l'Homme en Tunisie)
- ACCA (Agir Contre le Colonialisme Aujourd'hui)
- Fondation Frantz Fanon
- AFSF (Association des Femmes Sahraouies en France)

<http://www.afriquesenlutte.org/afrique-du-nord/republique-sahraouie/article/appel-urgent-pour-les-prisonniers>